

# حارس بيت المال اللبناني أكد في حوار شامل مع الـ«الأخبار» أن 20٪ من عوائد المصارف ناتجة عن فروعها الخارجية رياض سلامة: موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية قفزت إلى مستوى قياسي مسجلة 25 مليار دولار في 7 أشهر من 2009



د. رياض سلامة

◀ القطاع المصرفي أدرّ على لبنان نحو 16 مليار دولار في غضون 12 شهراً ومعظمها تحول إلى الليرة وهي قيمة كبيرة قياساً بحجم القطاع

◀ فائض ميزان المدفوعات فاق 2,2 مليار دولار في 7 أشهر واستمرار التطور الحاصل بالقطاع المصرفي يدفع بنمو الودائع إلى 20٪ بنهاية العام

◀ توقف المصرف عن القروض العشوائية للمشاريع العقارية أو للمضاربة العقارية ساهم في ثبات أسعار العقار وتحسنه خلال 2009

◀ اتخذنا قراراً واضحاً بأننا لا نريد أموالاً مطاردة أو غير شرعية في القطاع المصرفي اللبناني للحفاظ على سمعة البلد وعدم الدخول في تلك الدوامة

بيروت - عدنان الراشد وعمر حنجر  
في لبنان أربع سلطات دستورية، وهي رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء والقضاء، ومؤسسات عامة، مالية وإدارية وعسكرية وأمنية.

الأحداث التي عصفت بهذا البلد منذ أربعة عقود تقريبا، زعزت بنيان الدولة السياسي والأمني وشتت اللبنانيين في أصقاع الدنيا. لكن هيكليّة الدولة بقيت قائمة ومعها العلم والشئيد الوطني والليرة.

هذه الفواصم المشتركة التي استمرت بين اللبنانيين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم، يعود الفضل فيها إلى مؤسسين رئيسيين من مؤسسات الدولة اللبنانية، المؤسسة العسكرية وتشمل الجيش والمؤسسات الأمنية، التي حمت مفهوم الدولة من الاضمحلال التام، والمؤسسة المالية التي يمثلها مصرف لبنان المركزي والذي تحمّل أعباء حماية النقد الوطني وابقى رأس الليرة اللبنانية فوق الموج المتلاطم.

وعندما نقول مصرف لبنان المركزي، نعني الحاكم د. رياض سلامة، الذي ارسي قواعد اسلافه، وأضاف عليها تطورات حديثة حولت مصرف لبنان المركزي الى مؤسسة مالية تقنّدي.

في مكتبه بحاكمية المصرف في شارع الحمراء، كان لقاء «الأخبار» مع حارس بيت المال اللبناني:

وتهديدات وتشدد بين الدول على الصعيد الكشوف عن الحسابات المصرفية، كما حصل في سويسرا، فحن في لبنان لا نريد أن ندخل في هذه الدوامة، ولذلك كان موقفنا وموقف المصارف اللبنانية المساند لموقفنا، ان التعاطي مع الزبائن الذين تعرف عنهم ونعرف مصدر اموالهم، وكما تكررت دخلت مبالغ مهمة، جزء كبير منها من اللبنانيين الذين كانت لديهم اموال في الخارج وارتاوا ان هناك نموذجا مصرفيا سلبيا في لبنان، ولم يقبلوا ان يكونوا ضحية الازمة المالية، بالمصارف في الخارج لا تعطى فوائد، وهذا امر غير طبيعي، وهكذا خلصوا اموالهم تشدهم الثقة بالنمط المصرفي الصحيح في لبنان، وعنوان الثقة الأكبر كان إبداع اموالهم بالليرة اللبنانية، واعتقد ان هذا تنويع لعمل طويل الأمد، حيث توصلنا الى وضع أصبحت فيه الليرة اللبنانية ملاذا آمنا في الأزمات العالمية.

لا علم لنا بذلك. أسئلة متداخلة مع بداية الأزمة المالية العالمية التقينا بكم وحدثنا عن تأثير الأزمة على لبنان وتوقعت عودة العمالة اللبنانية، نساءك الآن ما اعداد اللبنانيين الذين رجعوا الى لبنان وتأثيرهم على سوق العمل وبالتالي على الوضع الاقتصادي، وهل بسبب تلك الأزمة رجعت أسواق اللبنانيين في الخارج إلى لبنان، استنادا إلى الثقة بالوضع المصرفي؟ وماذا عن اجراءاتكم الناجحة ضد غسيل الأموال؟ انه سؤال متداخل يشمل العمالة والأموال والغسيل.

تأثر العمالة اللبنانية بالخليج أقل بالنسبة إلى العمالة، وتبعاً لدراسات قامت بها مؤسسات خاصة، لم تتأثر سلباً بالحجم الذي كنا نتوقعه، انما جاء التأثير سلباً اقل، حيث تبين ان نسبة البطالة في الخليج، حيث اهم الاسواق التوظيفية للبنان، كانت بحدود 4٪ وهو رقم مقبول.



حاكم مصرف لبنان د. رياض سلامة متحدثاً الى الزميل عدنان الراشد بحضور الزميل عمر حنجر (محمود الطويل)

احتياطي تاريخي للمركزي والارقام تشير إلى ذلك، اضافة الحاكم سلامة، مستنداً إلى ميزان المدفوعات في لبنان الذي فاقت فوائضه المليارين والمائتي مليون دولار في اول سبعة اشهر من السنة، وموجودات البنك المركزي من العملات الأجنبية وصلت الى الـ 25 مليار دولار وهذا رقم تاريخي بقيت التحويلات الجارية من الدولار إلى الليرة وتدخلتنا للمحافظة على استقرار سعر الدولار هذه المرة وليس الليرة.

لأرقام المتداولة، لا تقرير لدي حولها، لكن تبعد أنها أرقام مضافة إليها الفائدة وفائدة الفائدة التي وعد بها الناس، فالرجل كان يشتغل بفوائد بين 20 و70٪ سنوياً، وإذا أخرجنا هذه الفوائد الوهمية، لا تبقى المبالغ كبيرة، لكن مما لا شك فيه ان هذا النوع من العمليات يحصل أينما كان وضمن إطار لم يتعاطوا معه من خلال المصارف، فزبائن عن الدين يحصل أرباحاً من مخصصات محصورة بين اناس متضررين وخصص أعلن إفلاسه، انها تخضع لقانون التجارة والرجل ليس مؤسسة مالية قائمة مسؤول عنها البنك المركزي.

العديد من الناس، إنها تعكس طمغ بعض الناس واغترارهم بفوائد غير منطقية. ما من مصارف تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر؟ أبدأ، لم يتعرض أي مصرف للخسارة في هذا الموضوع لأنه لم يحصل تعاط مباشر مع المصارف، فزبائن عن الدين لم يتعاطوا معه من خلال المصارف، فزبائن عن الدين يحصل أرباحاً من مخصصات محصورة بين اناس متضررين وخصص أعلن إفلاسه، انها تخضع لقانون التجارة والرجل ليس مؤسسة مالية قائمة مسؤول عنها البنك المركزي.

قصة إفلاس عز الدين لبنان اليوم في خضم أزمة إفلاس رجل الأعمال صلاح عز الدين، التي شملت ارتداداتها مئات المواطنين في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية ممن أودعوا لديهم أموالهم، ما مدى تأثير القطاع المصرفي بهذه الأزمة في نظر حاكم مصرف لبنان المركزي؟

اعتقد ان هناك تضخم في الموضوع، قصة عز الدين مسألة فردية وتعاط بين أفراد، لكنه يتوسع بشكل لافت في مجال معين؟ مهما توسع يبقى فردياً، وهذا ليس من ضمن مؤسسات المراقبة

في الخارج، وهذه اعتقد نقلة نوعية مهمة ومؤشر يثبت الثقة الموجودة في النموذج اللبناني المصرفي.

قصة إفلاس عز الدين لبنان اليوم في خضم أزمة إفلاس رجل الأعمال صلاح عز الدين، التي شملت ارتداداتها مئات المواطنين في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية ممن أودعوا لديهم أموالهم، ما مدى تأثير القطاع المصرفي بهذه الأزمة في نظر حاكم مصرف لبنان المركزي؟

تسليف طلاب الجامعات عن موضوع تسليف طلاب الجامعات، كنتم كشفتم عنه لـ «الأخبار» في لقاء سابق وها قد اشترتم إليه الآن، ما المزيد في هذه المبادرة المصرفية المهمة؟ صحيح، هناك عدة مصارف رصدت أموالاً لهذه التسليفات ومتى يكون سداد القروض الجامعية؟ سنوات مقابل فائدة 3٪، ويبدأ الوقاف بعد الشروع بالعمل.

بداية حدثنا عن صيف لبنان هذا العام، وما حملته من نجاح سباحي بالغ، مقابل عجز سياسي فاره.. يتمثل في عدم تشكيل الحكومة الحزبية حتى الآن، إضافة إلى ما يتوقعه من انعكاس سلبي محتمل على الوضع المالي، في حال استمرت المراجحة الحكومية في مكانها الدائري المقلق؟

لبنان مبني على مؤسسات لديها بموجب القانون صلاحيات المبادرة والتحرك بحيث تستطيع تأمين الاستقرار ولا سيما بالنسبة للسياسة النقدية، والبنك المركزي مؤسسة مستقلة بموجب قانون النقد والتسليف، قادرة على لعب الدور الذي تلعبه تقليدياً، ولو بحالات مختلفة سياسياً، وبشكل ضيق.

المشكلة الأساسية، اضافة الحاكم سلامة، هي للاجيال المتخرجة حالياً من الجامعات اللبنانية، حيث هناك حوالي 24 ألف طالب يتخرجون في الجامعات بلبنان، والازمة المالية العالمية تخفف من فرص توظيفهم في الخارج، وهذا يترتب سلباً على سوق العمالة في لبنان، وعلى المستوى الاجتماعي المطلوب تطويره في البلد. وهذه من الاسباب الاساسية التي نأمل أن تشكل الحكومة بسرعة لوضع الخطط المناسبة لاستيعاب الاجيال الجديدة التي ستخزل الى سوق العمل، والتي لن تستوعب في الخارج كما كان يحدث في السنوات الماضية، او قد تستوعب جزءاً اقل بكثير مما كان يحصل.

لا نريد أموالاً غير شرعية وعلى صعيد الأموال وغسيلها، لقد اتخذنا قراراً واضحاً، بأننا لا نريد أموالاً مطاردة أو غير شرعية في القطاع المصرفي اللبناني، كما لا نريد أن نهدم سمعة البلد، فهناك مثل يقول «كثر الضيقة تولد النكار» أي ان الحاجة تولد الخلافات.. فحتى في الغرب صارت هناك خلافات

العديد من الناس، إنها تعكس طمغ بعض الناس واغترارهم بفوائد غير منطقية. ما من مصارف تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر؟ أبدأ، لم يتعرض أي مصرف للخسارة في هذا الموضوع لأنه لم يحصل تعاط مباشر مع المصارف، فزبائن عن الدين لم يتعاطوا معه من خلال المصارف، فزبائن عن الدين يحصل أرباحاً من مخصصات محصورة بين اناس متضررين وخصص أعلن إفلاسه، انها تخضع لقانون التجارة والرجل ليس مؤسسة مالية قائمة مسؤول عنها البنك المركزي.

قصة إفلاس عز الدين لبنان اليوم في خضم أزمة إفلاس رجل الأعمال صلاح عز الدين، التي شملت ارتداداتها مئات المواطنين في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية ممن أودعوا لديهم أموالهم، ما مدى تأثير القطاع المصرفي بهذه الأزمة في نظر حاكم مصرف لبنان المركزي؟

اعتقد ان هناك تضخم في الموضوع، قصة عز الدين مسألة فردية وتعاط بين أفراد، لكنه يتوسع بشكل لافت في مجال معين؟ مهما توسع يبقى فردياً، وهذا ليس من ضمن مؤسسات المراقبة

في الخارج، وهذه اعتقد نقلة نوعية مهمة ومؤشر يثبت الثقة الموجودة في النموذج اللبناني المصرفي.

بداية حدثنا عن صيف لبنان هذا العام، وما حملته من نجاح سباحي بالغ، مقابل عجز سياسي فاره.. يتمثل في عدم تشكيل الحكومة الحزبية حتى الآن، إضافة إلى ما يتوقعه من انعكاس سلبي محتمل على الوضع المالي، في حال استمرت المراجحة الحكومية في مكانها الدائري المقلق؟

لبنان مبني على مؤسسات لديها بموجب القانون صلاحيات المبادرة والتحرك بحيث تستطيع تأمين الاستقرار ولا سيما بالنسبة للسياسة النقدية، والبنك المركزي مؤسسة مستقلة بموجب قانون النقد والتسليف، قادرة على لعب الدور الذي تلعبه تقليدياً، ولو بحالات مختلفة سياسياً، وبشكل ضيق.

العقار حافظ على أسعاره هناك أموال كثيرة جاءت من الخارج ودخلت في المجال العقاري؟ العقار في لبنان حافظ على أسعاره وقد شهد بعض التحسن عام 2009 وهذا ناتج عن أننا في الماضي رفضنا أن تكون هناك تسليفات عشوائية لمشاريع عقارية أو للمضاربة العقارية، وقد أصدرنا تعاميم بذلك، وحددنا ان اي مشروع عقاري، اي متاجرة بالعقارات لا يمكن ان تتول المصارف فوق سقف 60٪ من المشروع. وهذا الأمر حتى أسعار العقارات، ولم تكن هناك ضرورة لتصفية عقارات لتسديد قروض.

لا نريد أموالاً غير شرعية وعلى صعيد الأموال وغسيلها، لقد اتخذنا قراراً واضحاً، بأننا لا نريد أموالاً مطاردة أو غير شرعية في القطاع المصرفي اللبناني، كما لا نريد أن نهدم سمعة البلد، فهناك مثل يقول «كثر الضيقة تولد النكار» أي ان الحاجة تولد الخلافات.. فحتى في الغرب صارت هناك خلافات

العديد من الناس، إنها تعكس طمغ بعض الناس واغترارهم بفوائد غير منطقية. ما من مصارف تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر؟ أبدأ، لم يتعرض أي مصرف للخسارة في هذا الموضوع لأنه لم يحصل تعاط مباشر مع المصارف، فزبائن عن الدين لم يتعاطوا معه من خلال المصارف، فزبائن عن الدين يحصل أرباحاً من مخصصات محصورة بين اناس متضررين وخصص أعلن إفلاسه، انها تخضع لقانون التجارة والرجل ليس مؤسسة مالية قائمة مسؤول عنها البنك المركزي.

قصة إفلاس عز الدين لبنان اليوم في خضم أزمة إفلاس رجل الأعمال صلاح عز الدين، التي شملت ارتداداتها مئات المواطنين في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية ممن أودعوا لديهم أموالهم، ما مدى تأثير القطاع المصرفي بهذه الأزمة في نظر حاكم مصرف لبنان المركزي؟

اعتقد ان هناك تضخم في الموضوع، قصة عز الدين مسألة فردية وتعاط بين أفراد، لكنه يتوسع بشكل لافت في مجال معين؟ مهما توسع يبقى فردياً، وهذا ليس من ضمن مؤسسات المراقبة

في الخارج، وهذه اعتقد نقلة نوعية مهمة ومؤشر يثبت الثقة الموجودة في النموذج اللبناني المصرفي.

بداية حدثنا عن صيف لبنان هذا العام، وما حملته من نجاح سباحي بالغ، مقابل عجز سياسي فاره.. يتمثل في عدم تشكيل الحكومة الحزبية حتى الآن، إضافة إلى ما يتوقعه من انعكاس سلبي محتمل على الوضع المالي، في حال استمرت المراجحة الحكومية في مكانها الدائري المقلق؟

لبنان مبني على مؤسسات لديها بموجب القانون صلاحيات المبادرة والتحرك بحيث تستطيع تأمين الاستقرار ولا سيما بالنسبة للسياسة النقدية، والبنك المركزي مؤسسة مستقلة بموجب قانون النقد والتسليف، قادرة على لعب الدور الذي تلعبه تقليدياً، ولو بحالات مختلفة سياسياً، وبشكل ضيق.



ارتفاع كبير لموجودات مصرف لبنان المركزي من العملات الأجنبية لتسجل مستوى قياسي